

فرعون؛ السياحة الريفية تؤمّن إيرادات وفرص عمل



فرعون خلال اطلاق مشروع السياحة الريفية

تسويق هذا البرنامج ضمن مشاريع أساسية في المناطق، وتحسين نوعية بيوت الضيافة التي يبلغ عددها 60، ونامل بأن يصل عددها إلى 200 منزل ضيافة، إضافة إلى تأمين إيرادات للدولة وفرص عمل للبنانيين..

وأشار فرعون إلى «الحبوية في إطلاق مشروع السياحة الريفية»، شاكرًا USAID «التي مولت المشروع وبرنامج تنمية القطاعات الإنتاجية في لبنان LIVCD و «بيوند بيروت» والجمعيات التي

شاركت في إنجاز هذا المشروع وللروحية الإيجابية التي تجلت، تمهيدا للوصول إلى استراتيجية السياحة الريفية ومشاركة الوزارات المعنية». ولفت إلى الدور الأساسي للبلديات «في تسليط الضوء على المعالم السياحية الموجودة في قرافهم ومدنهم من أجل تسويقها، لأن العالم لم يعد اليوم يسوق بلداناً بل محطات سياحية وأمكنة سياحية، ولبنان قادر على تسويق المناطق في كل لبنان».

أعلن عن مبادرة تخفيض كلفة التحريج في لبنان

المشوق؛ 9 طرق تقنية أثبتت فعاليتها ونجاحها

أعلن وزير البيئة محمد المشوق عن مبادرة تخفيض كلفة التحريج في لبنان بما في ذلك عمليات الري انطلاقا من التجارب التي قامت بها وزارة البيئة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي حول التقنيات الحديثة لتخفيض الأكلاف الاقتصادية. ولفت إلى أن الإحصاءات تشير إلى أنّ «الغابات تغطي فقط حوالي 13 في المئة من مساحة لبنان الإجمالية علما أنّ معدل نسبة الغابات في دول بحر الأبيض المتوسط هو 20 في المئة».

وذكر المشوق بخطة وزارة البيئة «الخطوة الأولى للتحريج» عام 2001، والتي تواجه صعوبات في التنفيذ بسبب الكلفة الجاهظة إن كان لجهة إنتاج الشتول أو لجهة عمليات نقل الأغراس وزراعتها وربها وصيانتها نسبة إلى هذه الكلفة في البلدان المتطورة، وتقدر هذه الكلفة حالياً بـ13000 ليرة لبنانية. (9 دولارات للغرسة الواحدة، أي ما يعادل 10.400.000 ليرة لبنانية 7000 دولار) للكتار الواحد، بمكافئة 800 غرسة بالهكتار». وأضاف: «من أجل تخفيض كلفة عمليات التحريج أطلقت الوزارة عام 2009 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومرفق البيئة العالمي (GEF)

البناء

التنسيق النقابية؛ لا تسوية على حساب الحقوق موظفو الإدارة؛ لتحسم الكتل النيابية خيارها

في حين توصلت الأطراف السياسية كافة إلى حلّ معضلة اللبناينة، بإقرارها في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء ملف الجامعة بشقيه التفرغ ومجلس العمداء، ما زال ملف سلسلة الرتب والرواتب «مكاثك رواح» حيث لم تسفر الجولات التي قام بها أعضاء الهيئة على المرجعيات السياسية ورؤساء الكتل النيابية، إلى أي تقدم على هذا الصعيد. وفي ظل الجمود حاصل ما زالت هيئة التنسيق النقابية ماضية في قرارها مقاطعة تصحيح الامتحانات، في حين دعا موظفو الإدارة العامة «الكتل النيابية كافة إلى حسم خيارها والنزول إلى مجلس النواب لاستكمال درس مشروع السلسلة وإقراره»، لكشف «موقف كل كتلة من هذا المشروع الوطني والسيادي بامتياز وإخراجها من التجاذبات السياسية».

وفي هذا السياق، أكدت هيئة التنسيق النقابية «التمسك بتصحيح الرواتب كحقّ مطلق من حقوق العاملين في القطاع العام على أساس، إعطاء نسبة زيادة واحدة للقطاعات كافة بحسب نسبة التضخم 121 في المئة كحد أدنى أسوة بالقضاة وأساتذة الجامعة اللبناينة من دون تقسيط ومن دون تخفيض ومن دون تجزئة وبمفعول رجعي، وإن يستفيد المتقاعدون والمتقاعدون والإجراء والمياومون والعاملون بالساعة، بنسبة الزيادة ذاتها التي تصيب الداخلين في الملاك تطبيقا لمبدأ العدالة والمساواة».

وفي بيان أصدرته بعد اجتماع عقدهت أمس في مقر رابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي، جذبت الهيئة التشديد على موقفها «الرافض لأيّة تسوية بين المسؤولين تقوم على حساب الحقوق 121 في المئة كحد أدنى، ولتعطي نسبة زيادة واحدة لجميع القطاعات، وتلغي الحقوق المكتسبة المكروسة بقوانين خاصة واستثنائية للأساتذة والمعلمين وسائر القطاعات الأخرى حمّلة كل من يوافق على هذا التوجه مسؤولة ذلك».

كما أكدت «الاستمرار في مقاطعة أسس التصحيح والتصحيح للامتحانات الرسمية حتى إقرار الحقوق في سلسلة الرتب والرواتب وتحصيل مسؤولية النتائج السلبية الناتجة من المقاطعة، للنواب الذين يتسببون بالفراغ وتعطيل المؤسسات الدستورية»، معتبرة أنّ «من غير المقبول أن تعطل أي جهة سياسية عمل المؤسسات الدستورية والتسبب بالفراغ وتأخذ الشعب اللبناني كله رهينة بمن فيهم الأساتذة والطلاب، وتأتي لتزايّد على هيئة التنسيق النقابية بالحرص على الطلاب ومستقبلهم، مطالبة وزير التربية الياس بو صعب، أن يتفرغ خلال الأيام المقبلة لتأمين معالجة الإشكالات التي تعترض إقرارالحقوق في السلسلة، كما فعل في الفترة الأخيرة في إقرار ملفي العمداء والتفرغ».

وأضاف البيان: «اليوم وبعد أن أقرت الحكومة المشكلة من كل الكتل النيابية الملفات كافة، وآخرها ملف تأمين الاعتمادات لصرف الرواتب لموظفي القطاع العام، وملفي تعيين العمداء

وفق تقرير الأمم المتحدة «للحدّ من الضعف وبناء مقومات المناعة»

لبنان في المرتبة 65 من حيث التنمية البشرية

المسلحة.

ويعرض التقرير (قيم وترتيبات) مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 (HDI) 1874 دولة ومنطقة معترف بها من قبل الأمم المتحدة، إضافة إلى مؤشر التنمية البشرية المراعي للتفاوتات بين الجنسين المعدل 145٤ دولة»،

موضحاً أنّ «مؤشر التنمية البشرية هو قياس موزج لتقييم التقدم الطويل الأمد في ثلاثة أبعاد أساسية في التنمية البشرية: حياة طويلة، الصحة، الوصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق».

وتتوقف التقرير «عند ما تتعرض له المنطقة العربية من أخطار متشعبة جراء ما تواجهه من نزاع وإبطالة في صفوف الشباب وعدم المساواة، وهي أخطار يمكن أن تلحق عديد التنمية البشرية اليوم وفي المستقبل، إذا لم تتم معالجتها. فالصراع في سورية، إضافة إلى الصراعات الأخرى التي تشهدها المنطقة، أصاب العديد من الأسر بضرار جسيمة وخلق أعدادا كبيرة من النازحين واللاجئين في العالم الذين باتوا اليوم يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية».

وليفت التقرير الأُممي إلى أنّ «الأطفال والنساء الذين يشكلون أعلى نسبة من أعداد النازحين، يعيشون الحرمان يواجههم محرومين من الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية

الجامعة اللبناينة وتفرغ الأساتذة الجامعيين، إن جميع الكتل النيابية أقرت بأحقية السلسلة واستعدادها لحضور الجلسة التشريعية المخصصة لاستكمال نقاش السلسلة وإقرارها.

وقررت الهيئة «تنفيذ الإضراب العام في الوزارات والإدارات العامة يوم الأربعاء الواقع فيه 6 آب مع تنفيذ اعتصام مركزي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في ساحة رياض الصلح يشارك فيه الأساتذة والمعلمون والموظفون والمتقاعدون والمتقاعدون والأجراء والمياومون والطلاب والأهالي، مع التفويض بتنفيذ الخطوة عينها في حال انعقاد جلسة نيابية قبل تاريخ 6 آب المقبل»، كما دعت إلى «عقد اجتماعات للهيئات الإدارية ومكاتب الفروع ومجالس مندوبين في الروابط ونقابة المعلمين مع عقد جمعيات عمومية في الوزارات والإدارات العامة، اعتباراً من يوم الخميس الواقع فيه 31 تموز وحتى يوم الثلاثاء الواقع فيه 5 آب وذلك لشرح المستجدات والتحضير للاعتصام المركزي في 6 آب المقبل».

وأوصرت هيئة التنسيق إلى الهيئات «تحويل الروابط إلى نقابات من أجل مأسسة هيئة التنسيق النقابية وقيام الاتحاد العام للعاملين في القطاع العام والمدارس الخاصة»، داعية إلى «متابعة التواصل مع مجالس الأهل لتشكيل الهيئات التأسيسية لهم على صعيد الفروع في المحافظات وكذلك استمرار التواصل مع طلاب الشهادات الرسمية». ووجهت «التهنئة لأهل الجامعة اللبناينة، رابطة وإدارة وأساتذة، على الإنجاز النقابي والإبراري والتربوي الذي تحقق على أمل المزيد من النجاحات على طريق تحقيق استقلالية الجامعة اللبناينة».

موظفو الإدارة العامة

بدورها طالعت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة خلال اجتماعها أمس على «نتائج جولات هيئة التنسيق النقابية على رؤساء الكتل النيابية حيث تبين أنه لا جديد لديهم وكاننا ما زلنا في اليوم الأول لهذا المشروع»، ولاخت: «أنّ المشروع قد تحول إلى نقطة تجاذب سياسي بين كافة الأطراف». داعية: «كل الكتل النيابية إلى حسم خيارها والنزول إلى مجلس النواب لاستكمال درس مشروع السلسلة وإقراره، حتى تظهر الحقيقة وكشف موقف كل كتلة من هذا المشروع الوطني والسيادي بامتياز وإخراجها من التجاذبات السياسية».

وجددت الهيئة رفضها «زيادة الدوام اضلالاً من مبدأ لا عمل من دون أجر والمسّن بالتعويضات»، داعية إلى «إعادة النظر بتقديمتا تعاونية موظفي الدولة لناحية رفع قيمة المساعدات العرضية ومنح التعليم، والتغطية الكاملة للامراض المستعصية». كما رفضت «أي ضرائب ورسوم تطاول الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود».

التنمية في لبنان من 0.741 إلى 0.765 وهي زيادة بنسبة 3.2 في المئة أو متوسط زيادة سنوية قيمتها 0.40 في المئة ويتشارك لبنان هذه المرتبة مع جمهورية بنما». وعن تقييم التقدّم مقارنة مع دول أخرى،

يلفت التقرير إلى أنّه «يمكن مقارنة التقدم المحرز على المدى الطويل مع دول أخرى في شكل مفيد، فعلى سبيل المثال، وخلال الفترة ما بين 2005 و2013، شهد كلٌ من لبنان والأردن وعمان درجات مختلفة من التقدم باتجاه زيادة مؤشر التنمية البشرية لديهم».

أمّا بالنسبة إلى مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، يوضح: «نّ لبنان يتمتع بقيمة تبلغ 0413 في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ليكون ترتيبه 80 من أصل 149 دولة في مؤشر عام 2013. وتشغل المرأة في لبنان 3.1 في المئة من القوى العاملة اللبنانية، فيما وصلت نسبة 38.8 من النساء البالغات إلى مرحلة التعليم الثانوي مقارنة بنسبة 38.9 في المئة للرجال البالغين. وفي مقابل كل 100 ألف ولادة، يتم تسجيل وفاة 25 امرأة لأسباب مرتبطة بالحمل،ومعدل الولادات لدى المراهقات فهو 12 ولادة لكل 1000 ولادة حية، أما معدل مشاركة المرأة في سوق العمل فكانت بنسبة 22.8 في المئة مقارنة مع 70.5 للرجال».

تشكيل لجان فنية في سورية للتأكد من صحة بلد المنشأ للسلع العربية

الخارجية التي بدأت في عام 2013 أوضح على أنه «تمّ تشكيل فريق العمل الفني من العاملين في مديرية التجارة الخارجية ومديريات الاقتصاد في المحافظات وتمّ إنجاز 50 فصلاً من أصل 97 فصلاً، ولكن بسبب الظروف وعدم قدرة الفنيين من المحافظات القدم إلى دمشق، تأخر العمل»، مشيراً إلى «مبادرة اتحاد المصدرين بتفريغ عدد من العاملين في قطاع التجارة الخارجية في المحافظات من أجل الإسراع في إنجاز العمل الذي توقع إنجازَه خلال شهرين في حال تفرغ الفريق في دمشق».

وأوضح على أنّ «عدم منح المستورد موافقة على إجازة الاستيراد إلا بعد تنفيذ الإجازة القديمة هو جزء من مجموعة إجراءات تمّ الاتفاق عليها في اللجنة الاقتصادية المصرفة وانعكست بتعليمات من الوزارة وجاء تطبيق هذا القانون في شكل خاص في المجال التجاري لتخفيف الضغط على القطع الأجنبي ولضمان تنفيذ الإجازات الممنوحة والتأكد من توافر المادة المذكورة في الإجازة في السوق». وأضاف: «تمّ استثناء معامل الأدوية التي تستورد المواد الأولية والمنتجات البشريّة من القرار وكذا المنشآت الصناعية التي تحاول إعادة إطلاق عملها، إذ تمت الموافقة أصلاً على أي طلب صناعي حتى إذا احتاج لأكثر من إجازة في الوقت نفسه».

كشّف معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عبدالكلام على أنه «يتم العمل حالياً للتحقق من صحة المنشأ لعدد من السلع ذات المنشأ العربي والتأكد من أنّها تحقق قيمة مضافة 40 في المئة، كما هو متفق عليه في اتفاقية التجارة الحرة العربية لبيت إعافؤها من الرسوم الجمركية».

وقال في تصريح أمس: «تمّ التقدم بطلبات عدة لسلع يوجد شك في صحة منشأها مثل مادة السكر والطحين والموادات الكهربائية مثل المشابك اللبنايني وشاشات مشؤها دول عربية، وسيتم استيفاء الرسم الجمركي كتأمين، ريثما يتمّ التحقق من صحة المنشأ من طريق لجان فنية متخصصة ترسل إلى الدول المصدرة للتحقق من إنتاجها لهذه السواد وأنها تحقق قيمة مضافة 40 في المئة وفي حال التأكد تتم إعادة الرسم التأميني للضمانة».

وأشار على إلى إقرار مجلس الوزراء بتعميد إعفاء جميع مستوردات القطاع العام من إيران من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لغاية 1/ 1/ 2015 منها بهذا الإعفاء الذي «سيكون له دور كبير في التدخل الإيجابي، إذ يخفف من التكاليف على السلع ليتم طرح المواد في منافذ القطاع العام ومؤسسات التدخل الإيجابي بالأسعار».

وفي ما يتعلق بعملية تعديل أحكام التجارة أعلنت هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية أنّ الصين حافظت على المركز الأول في قائمة شركاء روسيا التجاريين الأساسيين في كانون الثاني – أيار من عام 2014، حيث وصلت مبادلاتهما التجارية إلى 36.3 مليار دولار بزيادة نسبتها 4.7 في المئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأشارت في نشرتها الدورية، إلى أنّ «هولندا احتفظت هي أيضاً بمركزها الثاني على رغم انخفاض حجم تجارتها مع روسيا بنسبة 6.3 في المئة إلى 31.2 مليار دولار»، كماقيمت ألمانيا في المركز الثالث مع زيادة مبادلاتها التجارية مع روسيا بنسبة 3.5 في المئة إلى 29.6 مليار دولار في كانون الثاني – أيار 2014 عن الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013.

أما إيطاليا، فجاءت في المركز الرابع في قائمة شركاء روسيا التجاريين الأساسيين حيث وصل حجم تجارتها مع البيئة في كانون الثاني – أيار 2014 إلى 20.7 مليار دولار بانخفاض نسبتها 3.7 في المئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وتلتها أوكرانيا، بـ15.7 مليار دولار بارتفاع نسبتها 6.1 في المئة، وتركيا، بـ13.3 مليار دولار بزيادة 0.7 في المئة، واليابان، بـ13.1 مليار دولار بانخفاض 4.8 في المئة، وبييلاروسيا، بـ12.6 مليار

نشاطات اقتصادية



حكيم مستقبلاً سفير فيتنام

بطريقة غير شرعية، «باعتبار أنّ مثل هذا العمل غير شرعي وغير قانوني ويعكس سلبا على الخزينة العامة، وهو ما يحرمها العائدات الآتية من المكاملات ويحول هذه العائدات إلى قرصنة للتأخير غير الشرعي».

وطلب حرب في كتابه وقف هذه الأرقام وفسح عقود مشتركيها، كما حض شركتي الخليوي على تقديم شكوى إلى النيابة العامة المالية وإفادتها بأسماء المخالفين مع التفاصيل حول الأرقام وكلّ ما يتعلق بها تقنيا، من أجل تمكيناها من تحديد الخسائر التي ترتبت على الخزينة العامة.

الذهب يتجه نحو تسجيل أسبوع ثان من الخسائر

استقر الذهب قرب أدنى مستوى له في 5 أسابيع أثناء التعاملات الأسبوعية متجهًا نحو تسجيل ثاني أسبوع على التوالي من الخسائر، من انحسار جاذبيته كأداة استثمارية آمنة بعد بيانات اقتصادية عالمية قوية.

واستقر سعرالذهب للبيع الفوري عند 1292.20 دولار للأوقية بعد أن هبط بنسبة 1 في المئة يوم الخميس.

حركة الشحن العام في مرفأ بيروت تتراجع بنسبة 4.66 في المئة

انخفضت حركة الشحن العام عبر مرفأ بيروت بنسبة 4.66 في المئة خلال حزيران 2014 إلى حوالي 687 ألف طن، في مقابل 721 ألف طن في آيار الماضي. كذلك تراجعت حركة الشحن العام بنسبة 5.21 في المئة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في حزيران 2013، والبالغ حينها 725 ألف طن.

وعلى صعيد تراكمي، زاد الشحن العام عبر مرفأ بيروت بنسبة 3.91 في المئة سنويًا إلى 4.251 ألف طن مع نهاية النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع 4.091 ألف طن خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما زاد عدد البواخر بنسبة 1.29 في المئة على صعيد سنوي إلى 1.019 باخرة لغاية حزيران 2014، في مقابل 1.006 باخرة سجّلت خلال النصف الأول من عام 2013.

وارتفع عدد الحاويات بنسبة 9.21 في المئة على صعيد سنوي إلى 609.589 حاوية. من جهة أخرى، تراجع عدد السيارات المستوردة عبر مرفأ بيروت بل 10.19 سيارّة على أساس سنويّ إلى 38.107 سيارّة لغاية حزيران 2014.

^[1] انخفضت حركة الشحن العام عبر مرفأ بيروت بنسبة 4

^[2] انخفضت حركة الشحن العام عبر مرفأ بيروت بنسبة 4